





صنعه ساله

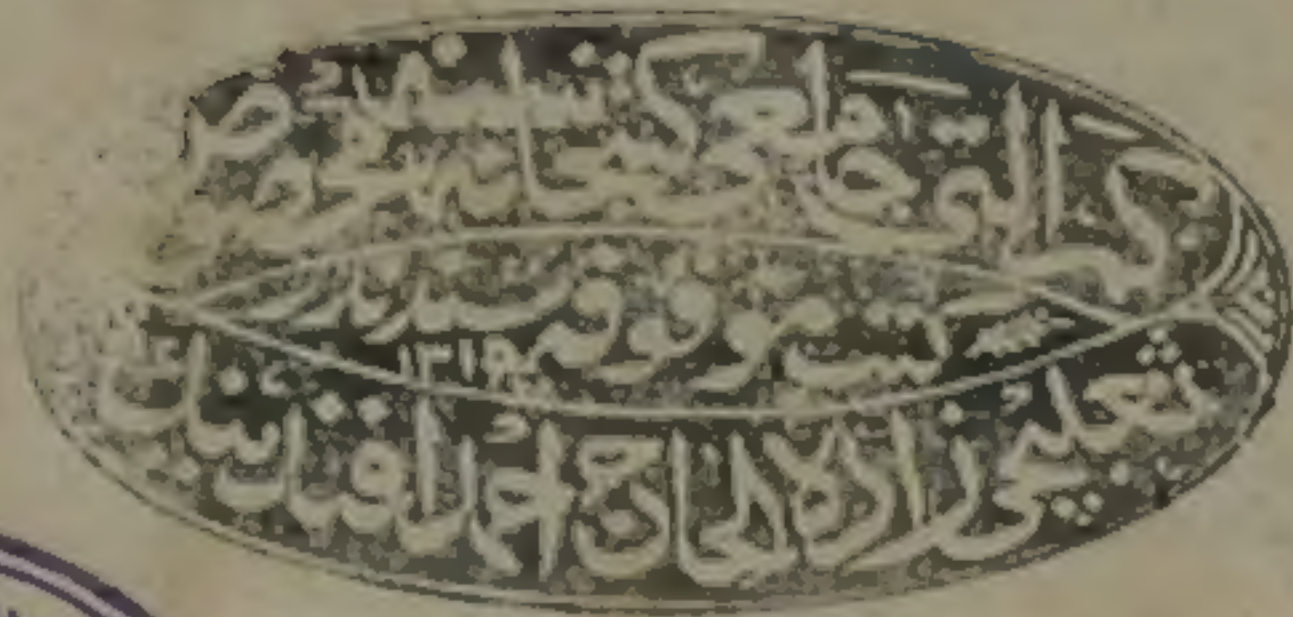
۱۵

رساله النکاح

لکھنؤ

۷۱۱

ادبیہ طبعیہ و فنیہ



5475



610

Sulemaniyah (Mushaf)			
Kitab	12 Mir		
Yusuf			
Eski Kuvvet	194		



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 تحمك يا من مزنا بالنكاح ليكون لنا صبرا ونسبا  
 ونصلي على نبيه محمد وعده لفاعله رغبا وتنا كه رعبا  
 وعلى آله واصحابه الذين كانوا على سنة جادا وموظفيا **وبعد**  
 فهذه صحيفة مشتملة على نبد ما يشعر بكيفية الحال في فهم  
 ماجرى به هنا من قول سلف الرجال الذي هو آخر  
 المخرجين في المذهب • وفضل المتفقهين بالفقه  
 المذهب • شرحه بوجه يليق • وابرار زافيه بسلوك  
 اتيق • مع كشف نقاب الكلام • ودفع المخالفة  
 الظاهرة بين الانام • وارادت ان ارفعها الى مجلس  
 من علانام المجد والسناء • وارتيق في مدارج السمو الى السماء  
 • جامع المعقول والمشروع • محيط الاصول والفروع •  
 غاوى العلوم النظرية • حائز الملكا المرضية • سلطان  
 حكمة الافاق • مالك ازمة العلوم بالاتفاق •  
 كاشف المشكلات العقلية • فاتح المعضلات العقلية  
 اعني بيشيخ الاسلام • ومفتي الانام • وري زاده نجف الله  
 التقوى زاده وادام له السعادة وسر له الحسنة والزيادة واجره

محمدا

معالية صفحات الايام • وربط اطراف غرته باوتاد  
 الدوام • ودام فضله مدى شهره والايام • وحفظ  
 شموه عن الزوال • وثبت اقمار دولته على الكمال  
 • ونصر اوليائه • وخذل عدائه • اللهم لا تخيب  
 رجاء عبدك محمد سعيد • باسمك المجيد • وكرمك  
 المزيدي • ثم المسؤل ان ينظر اليه بعين الرضى والقبول  
 والعذر عند الكرام قبول • لمن وقع موقع القبول  
 فهو غاية المني ونهاية السؤل • قال ذلك الفاضل  
 فخر الدين قاضى كافي باب المحرمات من كتاب النكاح  
 واذا تزوج الخمسة على التعاقب جاز نكاح الرابع الاول  
 ولا يجوز نكاح الخامسة وان تزوج في عقدة فسلك  
 اقول في المحرمات من العبد لانه اذا تزوج ثلث نسوة  
 على التعاقب حرة كن او امته جاز نكاح الاوليين ولا يجوز  
 نكاح الثالثة بخلاف طرفانه اذا تزوج خمس من النسوة  
 حرة كن او امته جاز نكاح الرابع الاول منهن ولا يجوز نكاح  
 الخامسة بل يجب على النكاح ان يفارقها وعلى القاضى  
 ان يفرق بينهما ان علم لان عقد الخامسة فاسد وحلوه بها



معصية فيجب دفعها للعالم بها فعلا او قولاً او انكاراً قليلاً  
ثم ان المفارقة اما قبل الدخول وبعد ها وبالاول لا يثبت  
شي من الاحكام بخلاف الثاني وهذه المسئلة في النكاح غير مقصود  
فان فيه لو زوج رجل خمس نسوة على التعاقب فللزوجة  
ان يختار اربعاً منهن ويفارق الاخرى لان نكاحهن  
يتوقف على اجازته او على اجازتهما ولا اعتبار بخلاف  
الروافض لا حاجة الى الاستغفار بالرد عليهم لكونه اعتقداً  
فاسداً او غملاً كما سداً اخار قال الاجماع فان بعضهم قالوا  
بجواز التسعة وبعضهم بجواز ثمان عشرة مستدلين بقوله  
فانكحوا ما طاب لكم الآية وقالوا ان الواو للجمع المطلق فيفيد  
حل الجميع وهو التسعة وان قوله تعالى ما مشى عبارة عن اثنين  
اثنين وكذا القول في بقية الالفاظ فيفيد حل ثمانى عشر  
قلنا يفهم من هذه الآية اباحة النكاح والعدد وانما ظاهره  
فيها لكون احدى درجات الاموال اباحة وليس فيه زيادة  
يفهم منه ما لا يفهم من الظاهر لان الكلام لا قوة للمعنى انما  
كما دل عليه سياقها وهو قوله تعالى فان جفتم مع ان مجزاً والاحقة  
عرف قبل ورود هذه الآية بنصوص اخر منها قوله تعالى واعلم

ماوراء ذلكم فالحمل على الافادة اولى من الحمل على الاعادة  
ولان الامر اذا ورد بشئ مقيد فهو لاثبات ذلك القيد  
لقوله عليه السلام بيعوا سواء بسواء ومنها قوله تعالى وانكحوا  
الايا منكم الآية فكلما تحقق التعارض بين الظاهر والنص  
رجح الثاني فان الاول يقتضى اباحة النكاح والزيادة على  
الاربع من غير المحرمات والثاني يقتضى اقتصار الجواز على اثنين  
فيرجح النص ويحل الظاهر عليه واما اختيار المشي على اثنين  
والواو على اقل من الخطاب للجمع والمفهوم من هذا الترتيب  
ان يكون لكل واحد ولاية للجمع بين اثنين او ثلاث او اربع  
كما يقال قسموا هذه الدرام ثنتين ثنتين فالمفهوم منه  
ان يأخذ كل واحد درهمين ولو قال درهمين لم يفهم وان  
او الفاصلة لو ذكر كذا لم يتجوز الاختلاف في العدد لانه  
الافاضة في واحدة من هذه الاعداد لا في كل واحد منها مع ان  
اباحه نكاح الميسرات معدومات هذا العدد ثنتين ثنتين  
فانما يتجوز انما اربعاً اربعاً بدون التجاوز عنها فلا يرد هذا  
الا بالواجب وما قال البعض من ان الواو الواحدة هنا بمعنى  
او الفاصلة بعيد عن التحقيق عند ارباب التحقيق القصود



عن هذا الأمر الرابع **●** فان قيل لم كان العدد ما نفا من الزيادة  
 مع انه من حيث انه عدد ولا يمنعها قلنا الوقوع حالاً قيداً  
 في الاحلال وهذه المسئلة ظاهراً الوجه وموافق للاصول والفروع  
 من المذهب **●** كما لا يخفى على الحقيقة المذهب ذكرتها  
 لتبيين الخلف الظاهرة بينها وبين المسئلة الواقعة بعد  
 ثلثة اسطر من ذلك الكتاب وهي قوله رحمه الله عليه  
**●** وطر اذا تزوج عشر نسوة على التعاقب جاز نكاح  
 التاسعة والعاشرة لانه لما تزوج الخامسة كان ذلك  
 دليلاً على فساد نكاح الرابع قبلها ولما تزوج التاسعة  
 دل ذلك على فساد نكاح الرابع قبلها فيجوز نكاح التاسعة  
 والعاشرة **●** اقول قين بالتعاقب لانه لو تزوج في  
 عقدة فساد الكل لم ياله المنكوحات والمراد من الدليل  
 ما فيه الدلالة والارشاد وهو المستعمل في عرف الفقهاء  
 بهواد وصل الى علم اوطن والاصوليون يفتون فيجب  
 الدليل بما يوصل الى علم والامانة بما يوصل الى العلم عند  
 الفقهاء ما يمكن التوصل الى المطلوب خبري وعند الأصوليين  
 ما يمكن التوصل الى العلم بمطلوب خبري والفساد عندنا

ما كان مشروفاً باصله دون وصفه لكون المراد من الفساد  
 مهناً الفسخ مجازاً فانها بعد وجودها مشروفاً في عدم  
 حل منفعة البضع والنكاح هنا بمنع العقد مجازاً فانها عندنا  
 حقيقة في الضم وحقيقة الضم في الوطى دون العقد وهي  
 لانه سبب للضم والمراد من الجواز ما في المعاملة وهو ترتيب  
 الاثر المطلوب منها عليها ولا يخفى ان الاثر المرتب في  
 النكاح حل منفعة البضع لا حصول الانتفاع والتوالد  
 والتناسل حتى يرد الاعتراض بان مثل التوالد قد ترتب  
 على القاس وقد يخلف عن الصحيح ولا يخفى ايضا ان هذه  
 المسئلة يخالف المسئلة المذكورة قبلها حكماً مع موافقتها  
 لها وضعاً اذ لا فرق بينهما في كون المنكوحه زائدة على العقد  
 المشروع وهو الرابع وكثرة الزيادة وقتها مما لا حكم  
 لها اصل فانه يلزم من الاكراه صحة نكاح الرابع الاول  
 بغيره فلو فرض القس في عقود من فكان ينبغي ان يفسد  
 نكاح الزائدة است على الرابع قليلاً كن او كثيرة ومن الثانية  
 صحة الخامسة او الامان وقف في التفرع فيه وصحة التاسعة  
 والعاشرة ان تجاوز الخامسة فيه الى العاشرة وغاية ما يمكن



